



The Effectiveness of Monetary Policy Tools in Influencing Public Debt in Iraq for the Period (2004-2022)*

Mohanad Khamis Abd⁽¹⁾, Hanin Khidr Mohammed⁽²⁾

University of Fallujah - College of Administration and Economics^{(1),(2)}

(1) Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq (2) st.haneenkhadirm@uofallujah.edu.iq

Key words:

Monetary policy, M2 money supply, public debt, parallel exchange rate, Iraq.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	30 Jun. 2024
Accepted	14 Jul. 2024
Available online	30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Hanin Khidr Mohammed
University of Fallujah

Abstract:

The research aims to explore the effectiveness of monetary policy tools in influencing public debt in Iraq and to measure the relationship between certain monetary policy tools (M2 money supply, parallel exchange rate, and real interest rate) as independent variables and public debt as the dependent variable. This analysis was conducted using the Eviews10 statistical program. The analytical results of the research confirmed the hypotheses on which the study was based, indicating that monetary policy tools have an inverse effect on public debt in the Iraqi economy during the study period. However, the econometric analysis results revealed: A positive long-term relationship between money supply (M2) (independent variable) and public debt (dependent variable). A positive long-term relationship between the exchange rate (independent variable) and public debt (dependent variable). A positive long-term relationship between the interest rate (independent variable) and public debt (dependent variable). The research concluded with several recommendations, the most important of which is the need to utilize and activate monetary policy tools by the Central Bank of Iraq to regulate the money supply. This would contribute to price stability and inflation control. Additionally, it emphasized the necessity of improving the effectiveness of monetary policy tools by enhancing the performance of the Central Bank, given its crucial role in achieving economic stability.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

يهدف البحث إلى الكشف عن مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية في التأثير على الدين العام في العراق، وقياس العلاقة بين بعض أدوات السياسة النقدية (عرض النقد M2 ، سعر الصرف الموازي، سعر الفائدة الحقيقي) كمتغيرات مستقلة وبين (الدين العام) كمتغير تابع وذلك من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews10). وقد أظهرت نتائج الجانب التحليلي التي توصل اليها البحث الى اثبات الفرضيات التي بني على أساسها البحث والتي أشارت الى ان أدوات السياسة النقدية تؤثر عكسياً على الدين العام في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث)، اما نتائج التحليل القياسي فقد أظهرت النتائج الى وجود علاقة طردية في الاجل الطويل بين عرض النقد (المتغير المستقل) والدين العام (المتغير التابع) كما اظهرت عن وجود علاقة طردية في الاجل الطويل بين سعر الصرف (المتغير المستقل) والدين العام (المتغير التابع) وايضاً اظهرت النتائج علاقة طردية طويلة الاجل بين سعر الفائدة (المتغير المستقل) والدين العام (المتغير التابع) ، واختتم البحث بمجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة استخدام أدوات السياسة النقدية وتفعيلها من قبل البنك المركزي العراقي للتحكم في كمية المعروض النقدي وهذا يساعد على استقرار الاسعار والحد من حدوث التضخم وضرورة تحسين فاعلية أدوات السياسة النقدية من خلال تحسين فاعلية البنك المركزي وذلك لما لها من دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، عرض النقد M2، الدين العام، سعر الصرف الموازي، العراق.

تُعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية فقد شكل عرض النقد M2 الذي يعد من اهم ادوات السياسة النقدية محوراً هاماً في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاستقرار الاقتصادي كالدين العام وغيرها من المتغيرات الاقتصادية اذ يكون تحكم السلطة النقدية (البنك المركزي) من خلال مراقبة وتنظيم المعروض النقدي، اذ تتمثل اهدافها الرئيسية في الحفاظ على الاستقرار النقدي وضبط التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي اذ تستخدم السلطة النقدية مجموعة متنوعة من الوسائل والادوات لتحقيق اهدافها، بما في ذلك سعر الفائدة والتدخل في سوق الصرف الاجنبي ، والاحتياطات النقدية والتوقعات الاقتصادية .وبفضل استقلاليتها ، تمتلك السلطة النقدية حرية اكبر في اتخاذ القرارات المالية والنقدية دون تدخل مباشر من قبل الدولة ، مما يساعدها على ضمان سلامة وفعالية السياسة النقدية ، وتهدف السياسة النقدية الى تحقيق التوازن في الاقتصاد وضبط العوامل التضخمية والبطالة والنمو الاقتصادي ،وتساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي . بواسطة ضبط المعروض النقدي وتأثيره على سعر الفائدة والاستثمار والانفاق والنشاط الاقتصادي بشكل عام، يمكن للسلطة النقدية ان تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الذي يعتبر هدفاً رئيسياً للسياسة النقدية في الاقتصاد العراقي.

717

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في بيان الأثر الذي يتركه فاعلية أدوات السياسة النقدية على الدين العام في العراق خلال مدة البحث لكون ان عرض النقد هو أهم الأدوات التي تستعملها السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد، ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث وفق التساؤل الآتي: (ما مدى تأثير فاعلية أدوات السياسة النقدية على الدين العام في العراق خلال مدة البحث).

فرضية البحث:

يسعى هذا البحث ومن خلال المشكلة التي هو في صدد معالجتها إلى اختبار الفرضية الآتية: (فاعلية أدوات السياسة النقدية يؤثر طردياً على الدين العام في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة أثر وفاعلية أدوات السياسة النقدية على الدين العام في العراق للمدة (2004-2022).

منهج البحث:

اتبع البحث أسلوب المنهج الكمي القياسي من خلال تطبيق البرنامج الإحصائي (Eviews10) للتقدير واجراء الاختبارات اللازمة للتحليل القياسي.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة الزمنية (2004-2022).

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاثة محاور اذ تضمن المحور الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للأدوات السياسية النقدية والدين العام، أما المحور الثاني: العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والدين العام في العراق للمدة (2004-2022)، أما المحور الثالث اختص بالاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1_ دراسة (الدعيمي، حسن محمد جواد، 2018) عنوان الدراسة ((اثر السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج FAVAR في بلدان مختارة للمدة (1990-2017)) هدف الدراسة تحليل ادوات السلطة النقدية ومؤشرات كفاءة اداء السياسة النقدية في البلدان عينة الدراسة للمدة 1990-2017 وتحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلة وفق نموذج FAVAR. تشير النتائج الاحصائية والخاصة بعلاقة الاثر والارتباط الى وجود علاقة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين ادوات السلطة النقدية ومؤشرات كفاءة اداء السياسة النقدية في البلدان عينة الدراسة لذا ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة وتظهر النتائج ان المتغيرات المستقلة في الولايات المتحدة تؤثر في مؤشرات كفاءة اداء السياسة النقدية ما عدا مؤشر سعر الصرف والذي يظهر عدم وجود علاقة. أهم التوصيات التأكيد على منح استقلالية الى السلطة النقدية والشفافية والافصاح والافادة من نتائج التجارب الدولية السابقة في مجال السياسة النقدية المستهدفة للتضخم. ومشكلة في الدول النامية عن طريق دراسة التجارب الناجحة للدول المتقدمة والعمل على تطوير قنوات ارسال ادوات السلطة النقدية اذ ينتقل السياسة النقدية في الغالب عن طريق القطاع المصرفي ومن ثم هناك حاجة الى اعادة التفكير في قناة الارسال لتطبيق الادوات النقدية كتطوير وزيادة كفاءة سوق الاوراق المالية في الدول النامية.

2_ دراسة (محمد، ثائر سعدون، كاظم، احمد صالح حسن، (2020) عنوان الدراسة (دور السياسة النقدية في إدارة الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق دراسة تحليلية للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2018)) هدف الدراسة يهدف البحث الى تحليل مدى مساهمة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار الكلي في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018). فرضية الدراسة انطلق البحث من فرضية مفادها ان خفض التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار يؤدي الى تحقيق مستوى مرغوب من الاستقرار الكلي للاقتصاد العراقي منهج الدراسة اعتمد البحث بصفة أساسية على المنهج الاستقرائي المبني على استخدام الأساليب الكمية في عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج الى اهم الاستنتاجات تكمن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي من خفض معدلات التضخم السنوي الأساس في حدود المرتبة العشرية الواحدة فضلاً عن عجز السياسة النقدية على التحكم بعرض النقد بسبب التأثير الكبير للأنفاق الكلي على السلع والخدمات الذي جاء انعكاساً لزيادة الإنفاق العام في الموازنة العامة الاتحادية وهو ذات طبيعة استهلاكية عالية الذي يؤدي الى زيادة الطلب على الدولار اهم التوصيات تنوع البنية الإنتاجية عبر تحريك القطاعات المختلفة للمحافظة على فرص الاستقرار التي توفرها السياسة النقدية.

الإضافة العلمية للبحث: يمتاز البحث الحالي عن اغلب الدراسات والبحوث السابقة سواء كانت المحلية ام العربية ام الاجنبية انه تناول موضوع ادوات السياسة النقدية (عرض النقد M2، سعر الصرف الموازي، سعر الفائدة الحقيقي) ومدى تأثيرها على الدين العام، وان مدى اختلافه يكمن من عدة جوانب منها مجتمع الدراسة هو الاقتصاد العراقي فضلاً عن حداثة الحدود الزمانية والمختلفة بالمدة (2004 - 2022) وطبيعة البيانات ونوعيتها والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة ويعتبر هذا البحث هو استكمالاً للبحوث والدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع على ان يكون من المصادر الحديثة التي تناولت موضوع البحث لرفد مكتبة الكلية والجامعة بمصدر علمي يلبي الطموح لكي يكون مرجعاً علمياً رصيناً يعتمد في الدراسات التي تتطرق الى أدوات السياسة النقدية والدين العام من قبل الباحثين.

المحور الاول: الإطار النظري والمفاهيمي لأدوات السياسة النقدية والدين العام: **أولاً: عرض النقد**

1. **مفهوم عرض النقد:** يعرف عرض النقد بأنه مجموع الوحدات النقدية التي يتم تداولها في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة (نجم ، 2020 : 192) ، وكما يعرف عرض النقد أيضاً بأنه النقد الموجود لدى الأفراد، فضلاً عن الاحتياطات الموجودة في البنك المركزي ويمكن تعريف عرض النقد بأنه : مجموع الالتزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد المحلي والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد ، وهي التي تعد حقا لمالكها من المشروعات المختلفة ويمكن من خلالها الحصول على السلع والخدمات . (المان ، 2010 : 93)

2. **انواع عرض النقد:** يمكن تقسيم انواع عرض النقد الى الاتي:
أ_ **عرض النقد بمعنى الضيق (M1):** يمثل عرض النقد بمعنى الضيق مختلف وسائل الدفع ، حيث يشمل مجموع النقود الرسمية الموجودة بحوزة المؤسسات و الأفراد. إضافة إلى الودائع تحت الطلب وبناءً على ذلك عند حساب عرض النقد بالمعنى الضيق يجب استبعاد ما يأتي: (كاظم وحسين ، 2013 : 239)

- الودائع التي تكون موجودة بحوزة البنوك التجارية.
 - ودائع البنك المركزي وودائع الحكومة لدى الخزينة
 - النقود المطبوعة حديثاً والتي لم توزع بعد.
- وعليه يمكن التعبير عن عرض النقد بالمعنى الضيق وفق الصيغة الآتية:

$$M1=DD+CC..... (1)$$

إذ إن:

- M1: يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق.
- DD: تمثل الودائع الجارية.
- CC: تمثل العملة في التداول بين الجمهور أو الأفراد خارج الجهاز المصرفي .
- أ- **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):** يطلق عليه أحياناً بالسيولة الداخلية أو المحلية ويتكون من عرض النقد بالمعنى الضيق مضافاً إليه الودائع الآجلة في البنوك التجارية وودائع التوفير، ويمكن التعبير عن عرض النقد بمعنى الواسع وفق الصيغة الآتية: **(السيد علي ونزار ، 2004 : 29)**

$$M2=M1+Td+Sd..... (2)$$

$$M2=DD +CC +Td + Sd.....(3)$$

إذ إن:

- M2 : تمثل عرض النقد بالمعنى الواسع
- Sd : تمثل وداائع التوفير
- DD: تمثل الودائع الجارية
- Td : تمثل نقود الودائع
- M1: تمثل عرض النقد بالمعنى الضيق
- CC: تمثل العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي
- ب- **عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3):** يمثل هذا المعنى عرض النقد الواسع (السيولة المحلية مضافاً إليه الادخارات خارج البنوك التجارية أي لدى جمعيات الإقراض والمؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة الخ) ويمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية : **(حداد ومشهور ، 2005 : 90)**

$$M3=M2+MS.....(4)$$

$$M3=M1+Td+Sd+MS.....(5)$$

إذ إن:

- M3 : يمثل عرض النقد بالمعنى الأوسع
- M2 : يمثل عرض النقد بالمعنى الواسع
- Sd : تمثل وداائع التوفير
- Td : تمثل نقود الودائع
- MS : تمثل اشباه النقود
- M1: يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق
- ت- **عرض النقد بمقياس السيولة (M4):** تتكون السيولة العامة في الاقتصاد من عرض النقد بالمعنى الأوسع مضافاً إليها الموجودات المالية من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات والأدوات التجارية وسندات الادخار **(ضاري، 2014 : 20)** وهذا فضلاً عن البنوك التجارية وهي عبارة عن مجموعة من المؤسسات غير المصرفية والتي تعرض على الجمهور أنواع من الموجودات المالية الجديدة والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية ، ولهذا يمكن التعبير عن عرض النقد بمعنى السيولة بالمعادلة الآتية: **(البياتي وميرال ، 2013: 70)**

$$M4=M3+LM.....(6)$$

$$M4=M2+MS+LM(7)$$

إذ إن :

- M4 : يمثل عرض النقد بمقياس السيولة
- M3 : يمثل عرض النقد بمعنى الأوسع.

- MS: يمثل اشباه النقود.
 - LM: تمثل شهادات الودائع القابلة للتفاوض.
 - M2: يمثل عرض النقد بالمعنى الواسع.
3. أهمية عرض النقد:
- يلعب عرض النقد دوراً هاماً في الاقتصاد العراقي، حيث يؤثر على العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وكالاتي:
- أ- تأثيره على النشاط الاقتصادي:
- يمكن ان يؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الاتي:
- النمو الاقتصادي: زيادة عرض النقد بشكل معتدل يحفز الاستثمار والإنفاق، مما يساهم في نمو الاقتصاد، بينما قد يؤدي الازدياد المفرط في عرض النقد إلى التضخم، مما يعيق النمو الاقتصادي.
 - البطالة: يساعد عرض النقد الكافي على خفض معدلات البطالة من خلال تحفيز خلق فرص عمل جديدة.
 - الاستقرار الاقتصادي: يلعب عرض النقد دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في معدلات التضخم والأسعار.
- ب- تأثيره على الأسعار من خلال الاتي:
- التضخم: يؤدي زيادة عرض النقد بشكل كبير إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما يفقد العملة قيمتها الشرائية، بينما يساعد التحكم في عرض النقد على استقرار الأسعار ومنع التضخم.
 - أسعار الفائدة: يؤثر عرض النقد على أسعار الفائدة، فعندما يزداد عرض النقد تنخفض أسعار الفائدة وبالعكس.
- ت- تأثيره على العلاقات الدولية: من خلال الاتي:
- سعر الصرف: يؤثر عرض النقد على قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، مما يؤثر على سعر الصرف.
 - التجارة الدولية: يساعد عرض النقد المستقر على تعزيز التجارة الدولية من خلال تسهيل المعاملات التجارية.
- ث- أدوات السياسة النقدية: من خلال الاتي :
- استخدام البنك المركزي: يعد عرض النقد أحد أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الاقتصاد.
 - التأثير على أدوات أخرى: يؤثر التحكم في عرض النقد على أدوات السياسة النقدية الأخرى مثل أسعار الفائدة والاحتياطيات الإلزامية.
 - مؤشرات اقتصادية هامة: من خلال الاتي :
 - مقياس للأداء الاقتصادي: يُعد عرض النقد أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تُستخدم لقياس أداء الاقتصاد.
 - مصدر معلومات للمستثمرين: تُستخدم بيانات عرض النقد من قبل المستثمرين لتحليل اتجاهات السوق واتخاذ قرارات استثمارية.
4. العوامل المؤثرة في عرض النقد:
- هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجم المعروض النقدي ويمكن بيانها على النحو الآتي:
- (سلمان وسناء، 2020:160)
- أ- النقد الذي بحوزة الأفراد أو خارج الجهاز المصرفي: وتعتبر من أكثر العوامل التي تؤثر في حجم المعروض النقدي وذلك بسبب عدم قدرة السلطة النقدية في التحكم بسلوك الأفراد أو رغباتهم ، وكذلك في كيفية التصرف أو انفاق هذه الأموال ، فكلما كان تصرف الأفراد أكثر عقلانية وارشاد

- بالأموال التي بحوزتهم كلما أدى ذلك إلى زيادة المعروض النقدي أي تصبح العلاقة طردية بين النقد الذي بحوزة الأفراد وعرض النقد.
- ب- المضاعف النقدي: يمثل المضاعف النقدي عرض النقد إلى القاعدة النقدية، وهذا يعني أنه كلما كانت قيمة المضاعف النقدي أكبر من (1) والاساس النقدي هو عبارة عن نسبة ثابت أو متغير بمقدار أقل من التغير في عرض النقدي كلما كان العرض النقدي أكبر، أي إن هناك علاقة طردية بين قيمة المضاعف النقدي والعرض النقدي.
- ت- الرقم القياسي للأسعار: يعبر الرقم القياسي للأسعار عن مقدار التغير في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، كما يعد مقياساً لمعدل التضخم الاقتصادي في النشاط الاقتصادي للبلد ، وهذا يعني أنه كلما يرتفع معدل التضخم يؤدي ذلك إلى زيادة حجم المعروض النقدي، أي بمعنى توجد علاقة طردية بين معدل التضخم وكمية النقود المعروضة ، فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار يعود ارتفاع معدلات التضخم وهذا يؤدي إلى اقتطاع جزء أكبر من دخل الأفراد للحصول على السلع والخدمات وهذا يؤدي إلى ارتفاع كمية النقود المعروضة.
- ث- السياسات النقدية والمالية المتبعة من قبل الدولة: تستطيع الدولة التأثير على حجم عرض النقد من خلال السياستين المالية والنقدية ، فعندما تكون السياسة النقدية فعالة، والدولة تقوم بتخفيض عرض النقد وتقوم السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو تقوم ببيع الأسهم والسندات عن طريق عمليات السوق المفتوحة ، أما عندما تقوم الدولة بزيادة عرض النقد فأنها تقوم بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو تقوم بشراء السندات وذلك بهدف زيادة كمية النقود في السوق (رسن، 2020: 165) . أما الدولة التي تكون فيها أدوات السياسة المالية فعالة فأنها تقوم بخفض الضرائب أو الإنفاق الحكومي أو الاثنين معاً عند زيادة عرض النقد، بينما تقوم الدولة بزيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي عند انخفاض عرض النقد على اعتبار أن الإنفاق الحكومي والضرائب هي من الأدوات السياسية المالية للدولة وبهذا يكون درجة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي للبلد.
- ج- تطور النظام المالي: كلما كانت الانظمة المالية للدولة متطورة كلما أدى ذلك إلى خلق أنواع جديدة من الأصول المالية كأشباه النقود، ولهذا فإن تطور النظام المالي للبلد يؤدي إلى دخول رؤوس أموال أجنبية جديدة في الاستثمار المحلي وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقد في الداخل نتيجة دخول رؤوس أموال جديدة عن طريق الاستثمار.
5. العلاقة بين عرض النقد والدين العام: تؤدي الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وعندما يزداد الطلب على السلع والخدمات ويصبح الإنتاج غير قادر على مواكبة الزيادة في الطلب الكلي هذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بافتراض وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، أي عدم وجود موارد معطلة ومن ثم إلى زيادة الاستهلاك وانخفاض الاستثمار نتيجة انخفاض سعر الفائدة وهذا بدوره يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وذلك للاستفادة من الفرق بين أسعار الفائدة العالمية والمحلية وبذلك يزداد الدين العام هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى عندما لا يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل فإن الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في البلد وبالتالي فإن هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الدخول لدى الأفراد التي تنعكس على الاستهلاك الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الاستثمارات مرة أخرى وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتعطي الدولة ما بذمتها من التزامات مالية تنعكس بصورة إيجابية على الدين العام وبالتالي يخفض من الدين العام. (الرفيعي، 2007: 23).

ثانياً: سعر الصرف

يمكن بيان مفهوم وانواع واهمية سعر الصرف فضلاً عن ابرز العوامل المؤثرة فيه من خلال الاتي:

1. **مفهوم سعر الصرف:** مفهوم سعر الصرف تعبر سياسة سعر الصرف عن مجموع الاجراءات والتوجيهات التي تصدرها السلطات النقدية والتي لها تأثير وانعكاس في واقع نظام سعر الصرف، كما يعد مفهوم سعر الصرف هو حلقة الوصل بين العملة المحلية والعملات الاجنبية مما يؤدي الى تحديد التكاليف في الاسعار بسهولة بين الدول فهو بذلك يكون من أهم الأسس التي تعتمد عليها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مختلف الدول (الشاذلي، 2017: 21) وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الاجنبية ويتم تداول هذه العملات في سوق يدعى سوق الصرف، اذ تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين مما يؤثر على الظواهر الاقتصادية بصورة مباشرة وغير مباشرة. (محمد، 2006: 120)
2. **انواع سعر الصرف:** يمكن بيان اهم انواع سعر الصرف وفق الاتي :
 - أ- سعر الصرف الاسمي: يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويدل سعر الصرف الاسمي على سعر العملة الجاري والذي يُؤخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويتغير سعر الصرف الاسمي سلباً أو إيجاباً، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية (بلقاسم، 2003: 5)
 - ب- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم التجارية.
 - ت- سعر الصرف التوازني: هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني هو ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الاموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الاسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات. (بن علي، 2006: 129)
- 3- **اهمية سعر الصرف:** ويتبين ذلك من خلال الاتي:
 1. استخدام سعر الصرف كمؤشر لقياس ثروة الدولة مع الدول الأخرى: تعد العلاقة بين القدرة التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي علاقة عكسية، لأنه عندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي (عدد) وحدات السلعة الأجنبية المطلوب استبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية، تنخفض القدرة التنافسية الدولية للسلع المحلية وعلى العكس من ذلك، وعندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي، تزداد القدرة التنافسية الدولية للسلع المحلية.
 2. تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة في التوازن الداخلي والتوازن الخارجي: يتحقق التوازن الداخلي عندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار والأجور، وكذلك تحقيق التوظيف الكامل، بينما يتحقق التوازن الخارجي من خلال ميزان المدفوعات، وإن توازن ميزان المدفوعات المقصود هنا هو ليس التوازن محاسبياً الجانب الدائن يساوي الجانب المدين، وإنما المقصود به التوازن الاقتصادي الذي يسعى سعر الصرف إلى تحقيقه المدفوعات الخارجية تساوي الإيرادات الخارجية (نعمة، 2011: 17)
 3. من خلال سعر الصرف: فمن خلال سعر الصرف يمكن تحقيق الأهداف المرجوة التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها باستخدام سعر الصرف كهدف مقابل العملات الأخرى التي قد تكون عاملاً في تقليل التضخم (بوخاري، 2013: 121)

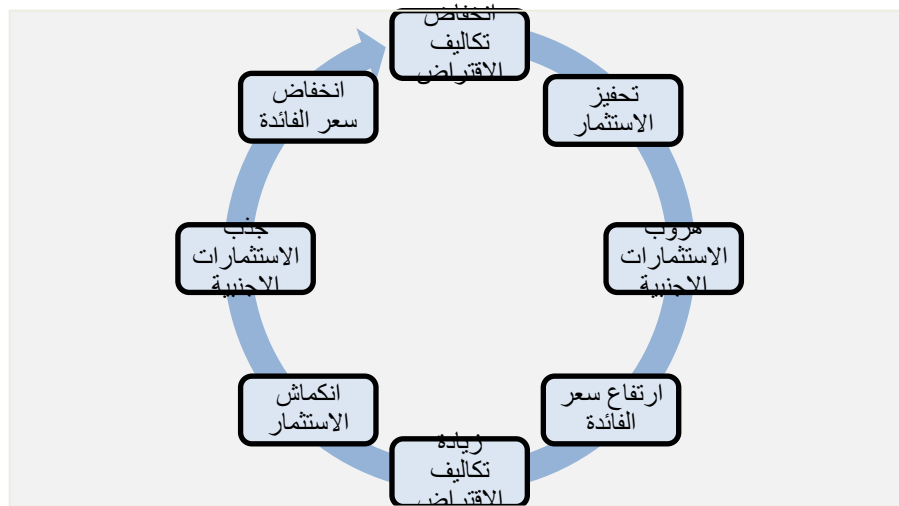
4. العلاقة بين سعر الصرف والدين العام: ان العلاقة بين سعر الصرف والدين العام علاقة متشابكة ومعقدة ومتعددة الأوجه نتيجة تأثيرها بعدة عوامل منها اقتصادية ومالية ونقدية فيمكن القول ان العلاقة بين سعر الصرف والدين العام علاقة طردية أي ان ارتفاع الدين العام يؤدي الى انخفاض في قيمة العملة الوطنية اما في حالة انخفاض الدين العام يؤدي ذلك الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية، وتعود هذه العلاقة لعدة أسباب منها: (كارل ، 2012: 211)
- أ- ارتفاع الدين العام يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاقتراض على الحكومة مما يدفع الى رفع أسعار الفائدة وذلك لجذب المستثمرين وان ارتفاع أسعار الفائدة يجعل من العملة الوطنية أكثر جاذبية للمستثمرين وهذا يؤدي الى زيادة الطلب عليها فضلا عن ارتفاع قيمتها.
- ب- ان ارتفاع الدين العام يؤدي الى انخفاض الثقة في الاقتصاد الوطني وهذا سيدفع المستثمرين الى بيع العملة الوطنية فضلا عن شراء العملات الأجنبية مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- ت- ان ارتفاع الدين العام يؤدي الى زيادة العجز التجاري للدولة اذ ان الحكومات التي تعاني من ارتفاع الدين العام تكون أكثر عرضة لزيادة الانفاق العام وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات وتقليل الصادرات مما يؤدي الى انخفاض القيمة العملة الوطنية.
- ث- وأخيرا قد يتدخل البنك المركزي لشراء او بيع العملات الوطنية وذلك من اجل التأثير على سعر الصرف على سبيل المثال اذ ارتفع الدين العام قد يتدخل البنك المركزي لبيع العملة الوطنية لأجل خفض قيمتها فضلا عن تقليل عبء الدين على الحكومة اذ ان العلاقة بين سعر الصرف والدين العام ليست دائما طردية قد تكون تتأثر بعدة عوامل التي تؤثر على سعر الصرف مثل النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة في الدول الأخرى وأيضا الاستقرار السياسي

ثالثاً: سعر الفائدة

1. مفهوم سعر الفائدة: يتميز اقتصاد كل بلد باستخدام سعر الفائدة الا ان ذلك يعتمد على امكاناته ودرجة تقدمه، اذ تسعى السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لاستخدام أحد أدواتها لتحقيق الأهداف التي تسعى اليها. اذ يمكن تعريف سعر الفائدة من جهة المصرف التجاري بأنها مبلغ معين من المال إما أن يدفع أو يتم الحصول عليه بين شخصين مختلفين ، فالشخص الذي يتنازل عن نقوده الآن نتيجة إقراضها (دائن) يحصل على الفائدة بعد مدة زمنية معينة يتفق عليها ، في حين أن المقترض (المدين) يدفع الفائدة عند انقضاء المدة نظير حصوله على المبلغ ، كما يمكن أن يعرف سعر الفائدة على أنها نسبة مئوية من المبلغ تحسب على أساس سنوي وهو حاصل قيمة مبلغ الفائدة على المبلغ المودع أو المقترض. اي انه مقدار الفائدة منسوباً الى المبلغ الأصلي الذي لا يدفع فقط ثمناً للاقتراض وانما كنوع من المكافآت للمدخرين. وهذا يدل على أن سعر الفائدة ما هو الا ثمن التنازل عن القوة الشرائية في من المقرض كضمان للقرض.
- واذا اخذنا مفهوم سعر الفائدة من جهة البنك المركزي فأنا نستطيع ان نعرفه بأنه ذلك السعر التأشيري الذي تحدد بموجبه الأسعار في السوق الاولي والثانوي فضلاً عن أسعار ودائع الاستثمار، والذي يعتبره البنك المركزي ملائماً للمحافظة على ثبات الأسعار من خلال السياسة النقدية التي تحاول جاهدة في تحقيق الاستقرار والإبقاء على السيولة المصرفية بمستويات متمشاة مع سعر البنك. (البنك المركزي : 2014) ، اما من الناحية السوقية فأن سعر الفائدة يؤثر بشكل معاكس على اسعار الأوراق المالية. اذ ان ارتفاع سعر الفائدة يعمل على انخفاض عملية التعامل بالأوراق المالية وبالعكس فأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة التعامل بالأوراق المالية (سلمان، 2000 : 1).
2. أهمية سعر الفائدة: يشغل سعر الفائدة دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي ويعد من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه متغيرات الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي مجموعة من النقاط التي توضح أهمية سعر الفائدة من خلال الاتي:

- أ- أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد وخصوصاً الذين يريدون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المالي، ولكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعاً لأفراد آخرين وتحديداً أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى بالاعتماد على الادخار المالي.
- ب- أهمية سعر الفائدة على المستوى العام: يساهم سعر الفائدة بالتأثير في القطاع الاقتصادي بشكل كامل من خلال تحقيق الأمور الآتية، السعي إلى استقطاب الادخار من الوحدات المالية الفائضة بهدف ادخارها ضمن وحدات العجز لتحقيق النمو الاقتصادي كضمان لتحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة، ناهيك عن الاهتمام بالتأثير في كل من حجم الاستثمار والادخار لأنهما من الأدوات المهمة في السياسة النقدية فضلاً عن السعي إلى التأثير في التدفقات المالية الدولية حيث يُشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما إلى انتقال المال لها والعكس صحيح ، الاهتمام بتوجيه اقتصاد الدولة بناءً على السياسة المخططة له ووفقاً للحالة الاقتصادية السائدة. (الرفاعي، 2014: 176).

3. العلاقة بين سعر الفائدة والدين العام: نلاحظ ان العلاقة بين سعر الفائدة والدين العام معقدة وذات ابعاد متعددة وتعتبر من أهم العلاقات الاقتصادية، اذ تتأثر هذه العلاقة بعوامل متعددة وتخلق تأثيرات مالية ونقدية واجتماعية اما تأثير سعر الفائدة على الدين العام فيتأثر بعدة عوامل منها كما موضح في الشكل (1) (الحاج، 1999: 44)



الشكل (1) يوضح تأثير سعر الفائدة على الدين العام

المصدر: يونس محمود (2013)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ص 97.

ويمكن القول إن العلاقة بين سعر الفائدة والدين العام علاقة معقدة ذات أبعاد متعددة تتأثر هذه العلاقة بعوامل متعددة، وتخلق تأثيرات مالية ونقدية واجتماعية.

رابعاً: مفهوم الدين العام: عرف الدين العام بأنه مبلغ نقدي من المال تقتضيه الحكومة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية العامة والخاصة أو الدولية بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن الوفاء والتعهدات برد مبلغ الدين ودفع الفائدة المتعلقة به بحسب شروط الاتفاق المبرم (القاضي ،

2014:119) ، كما عرف بأنه التزام بدفع أصل الدين والفائدة عند فائدة معقولة ومربحة على أساس السوق وينشأ هذا الدين كنتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية في الاقتراض، إذ تقتض الحكومات من المؤسسات المالية وغير المالية من السوق المحلية كما تقتض الحكومات من الخارج وغيرها من المؤسسات ويكون الاعتراف بتكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة، وعادة ما يكون حجم الاقتراض بمقدار تمويل العجز في الموازنة (عداي، 2016:3) ، وهناك من يعرف الدين العام على انه كمية المبالغ التي تلتزمها الدولة أو إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراض هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة العامة مع التعهد الذي يجب على الدولة أن تقوم به من أجل السداد بعد مدة ودفع الفائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين (الراوي ، 2018:52)

المحور الثاني: العلاقة بين ادوات السياسة النقدية والدين العام في العراق للمدة (2004-2022)

سنتطرق الى واقع العلاقة بين ادوات السياسة النقدية والدين العام على وفق بيانات الجدول (1)

الجدول (1) العلاقة بين ادوات السياسة النقدية والدين العام في الاقتصاد العراقي

للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	عرض النقد	سعر الصرف	سعر الفائدة الحقيقي	الدين العام
2004	12254000	1453	6	135070652
2005	14684000	1472	7	111518120
2006	21080000	1475	16	91980090
2007	26956076	1267	23.3	80265989
2008	34919675	1203	23.3	60559880
2009	45437918	1182	13.4	61641779
2010	60386086	1185	12.4	65538340
2011	72177951	1196	8.4	61457023
2012	77187497	1233	9	61044886
2013	89512076	1222	13.39	56988845
2014	92988876	1214	12.4	61969675
2015	84527272	1247	12.29	87675456
2016	90466370	1275	12.38	103707051
2017	92857047	1258	12.57	137984326
2018	95390725	1209	12.34	91225076
2019	103441131	1202	12.28	96219998
2020	119906260	1351	12.13	125744352
2021	139885978	1461	12.5	113567854
2022	242168202	1467	12.4	108765434

المصدر:

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير سنوية مختلفة للمدة (2004-2022).

البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، القطاع المالي للمدة (2004-2022).

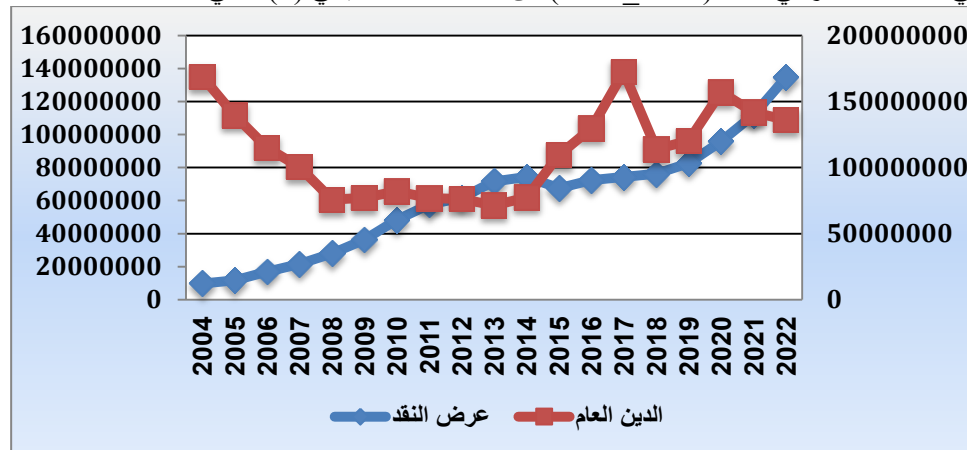
البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2004-2022).

وزارة المالية دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، المدة (2004-2022).

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة التجارة العامة لسنوات متفرقة.

يلاحظ من خلال الجدول (1) أن عرض النقد (M2) أخذ بالارتفاع خلال المدة (2004-2008) من (12254000) مليون دينار في عام (2004) إلى (34919675) مليون دينار خلال العام (2008) وهذا أدى إلى انخفاض الدين العام من (135070652) مليون دينار في عام (2004) إلى (60559880) مليون دينار في عام (2008) أي ان العلاقة عكسية بين عرض النقد والدين العام ،

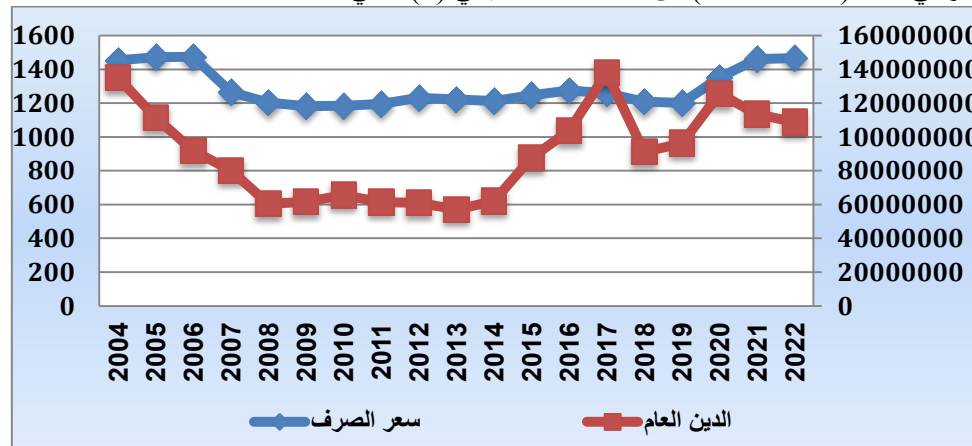
أي أن مقدار التغيير في الدين العام بسبب تغيير الذي حصل في عرض النقد باعتباره المتغير المستقل أثر في المتغير التابع وهذا لا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية أما في عام (2009) فقد ارتفع عرض النقد أيضاً إذ بلغ (45437918) مليون دينار وكذلك بالنسبة للدين العام ارتفع عن العام الذي يسبقه إذ بلغ (61641779) مليون دينار وهذا مالا يخالف منطق النظرية الاقتصادية ويعود سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لعام (2008) التي أدت إلى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وقد تزامن ذلك الانخفاض مع زيادة النفقات العامة التي يجب على الدولة أن تقوم بها نتيجة ارتفاع حجم النفقات التشغيلية والرواتب في ذلك العام، أما خلال المدة (2010-2014) فقد استمر عرض النقد بالارتفاع إذ بلغ (60386086) مليون دينار عام (2010) ليرتفع إلى (90727801) مليون دينار عام (2014) في حين استقر الدين العام عند مستوى معين ليبلغ أدنى مستوى له على مدى السلسلة الزمنية عام (2013) إذ بلغ (56988845) مليون دينار. أما عام (2015) انخفض عرض النقد ليبلغ (82595493) مليون دينار بينما ارتفع الدين العام ليبلغ (87675456) مليون دينار ويعود السبب في ذلك إلى سيطرة الجماعات الإرهابية على بعض المحافظات العراقية. أما خلال العامين (2017-2018) ارتفع عرض النقد من (89441338) مليون دينار إلى (92105401) مليون دينار على التوالي وهذا أدى إلى انخفاض الدين العام وهذا ما لا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية ولا سيما في الظروف الطبيعية مع ثبات العوامل الأخرى، أما في العامين (2019-2020) فقد ارتفع عرض النقد من (103104122) مليون دينار رفي عام (2019) إلى (119906193) مليون دينار في عام (2020) بينما أخذ الدين العام بالارتفاع أيضاً إذ بلغ (125744352) مليون دينار في عام (2020) ويعود سبب ذلك الارتفاع في الدين العام إلى اجتياح فايروس (COVID-19) لمعظم دول العالم وانخفاض الإيرادات النفطية والتي تعتبر المصدر الأساس للموازنة العامة. أما خلال العامين (2021-2022) أخذ عرض النقد بالارتفاع وعلى التوالي حتى وصل لأعلى مستوى له للمدة (2021-2022)، حيث بلغ (139885978)- (168202242) مليون دينار، أما الدين العام انخفض خلال العامين (2021-2022)، حيث بلغ (108765434-113567854) ، ليعود السبب في ذلك الانخفاض إلى التحسن في اسعار النفط وزيادة إيرادات العراق من الصادرات النفطية. ويمكن توضيح العلاقة بين عرض النقد والدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004_2022) من خلال الشكل البياني (2) الآتي:



الشكل (2) العلاقة بين عرض النقد والدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004_2022)
 المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يتبين من خلال الشكل البياني (2) ان مجمل العلاقة بين عرض النقد (M2) والدين العام هي علاقة عكسية في اغلب مدة البحث وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ، يتبين من خلال بيانات الجدول (1) ارتفاع سعر الصرف خلال الاعوام (2004-2006) من (1453) لكل دولار مقابل العملة المحلية الى (1475) لكل دولار أدى ذلك الى انخفاض الدين العام من (135070652) مليون دينار عام (2004) الى (91980090) مليون دينار في عام (2006) اي ان العلاقة عكسية وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ، ويعود السبب في ذلك الى خروج العراق من الحصار الاقتصادي ومن القيود التي كانت مفروضة عليه ، فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط التي تؤدي الى زيادة الايرادات المالية التي تستغلها في تسديد ديونها، اما في العامين (2007-2008) انخفض سعر الصرف من (1267) لكل دولار في عام (2007) الى (1203) لكل دولار في عام (2008) وهذا انعكس على الدين العام حيث انخفض من (80265989) مليون دينار في عام (2007) الى (60559880) مليون دينار في عام (2008) ، اي ان العلاقة طردية بين سعر الصرف والدين العام اما في عام (2009) انخفض سعر الصرف اذ بلغ (1182) للدولار الواحد وهذا ادى في نفس المدى الى ارتفاع الدين العام اذ بلغ (61641779) مليون دينار اي ان العلاقة عكسية وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ويعود السبب في ذلك الى ان اسعار النفط شهدت انخفاضاً وتراجع الصادرات النفطية بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط الذي حدث بسبب الازمة المالية العالمية لعام (2008) ، مما ادى الى انخفاض ايرادات العراق بشكل كبير، اما في عام (2010) ارتفع سعر الصرف الى (1185) ادى ذلك الى ارتفاع الدين العام في نفس العام اذ بلغ (65538340) مليون دينار بسبب انخفاض اسعار النفط ادى الى تراجع الصادرات النفطية وانخفاض الطلب العالمي عليها ، اما في الاعوام (2011-2013) انخفض سعر الصرف من (1196) في عام (2011) الى (1222) في عام (2013) بالمقابل ادى ذلك الى انخفاض الدين العام من (61457023) مليون دينار الى (56988845) مليون دينار في عام (2013)، ويستدل من هذا الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والدين العام وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، يعود السبب في ذلك الانخفاض بسبب ارتفاع اسعار النفط خلال تلك المدة ونمو الصادرات النفطية مما أدى الى زيادة ايرادات الحكومة ، اذ من خلال هذه الزيادة قامت الحكومة بسداد ديونها مع الفوائد المترتبة عليها، في حين ان سعر الصرف انخفض عام (2014) اذ بلغ (1214) رافقه انخفاض الدين العام في نفس العام حيث ارتفاع في الدين العام حيث ارتفع الى (61969675) مليون دينار وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ، اما خلال العامين (2015-2016) ارتفع عرض سعر الصرف من (1247) في عام (2015) الى (1275) في عام (2016) وبالمقابل ارتفع الدين العام من (87675456) في عام (2015) الى (103707051) في عام (2016)، ويعود السبب في ارتفاع الدين العام الى الظروف الامنية التي مر بها الاقتصاد العراقي ولاسيما حملة الاعمار لإعادة البنى التحتية التي تدمرت بسبب الجماعات الارهابية (داعش) لعدد من مناطق المحافظات العراقية ، اما في عام (2017) انخفض سعر الصرف الى (1258) بالمقابل شهد هذا العام ارتفاع بالدين العام اذ بلغ (137984326) مليون دينار اما العام (2018) فقد انخفض سعر الصرف اذ بلغ (1209) بالمقابل حدث انخفاض بالدين العام اذ بلغ (91225076) مليون دينار ليعود سبب هذا الانخفاض الى ارتفاع اسعار النفط مما ادى الى زيادة الايرادات وهذا ساعد الحكومة العراقية بتسديد جزء من ديونها، اما خلال العامين (2019-2020) انخفض سعر الصرف في عام (2019) الى (1202) بالمقابل ارتفع الدين العام الى (96219998) مليون دينار في عام وهذا ويستدل على وجود علاقة عكسية ، اما خلال الاعوام (2020-2022) اذ حدث ارتفاع في سعر الصرف اذ ارتفع من (1351) الى (1467) وهذا ادى الى انخفاض الدين العام في نفس المدة من (125744352) مليون دينار الى (108765434) مليون دينار وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ليعود السبب في هذا الانخفاض الى التحسن في اسعار النفط وزيادة ايرادات

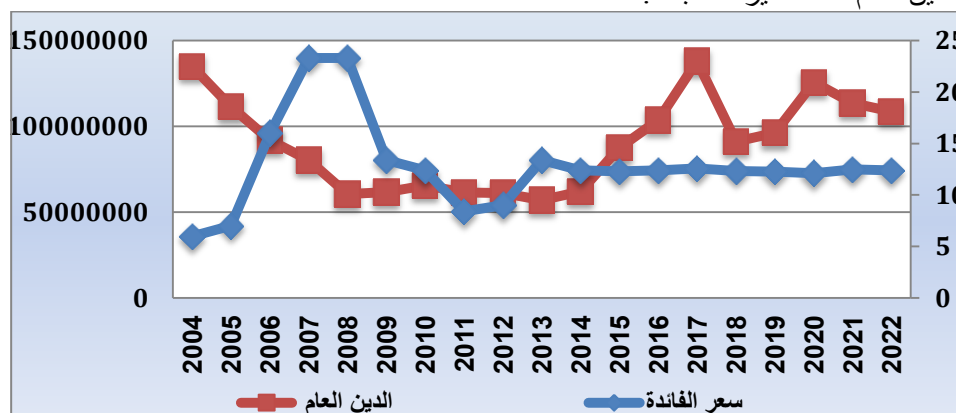
العراق من الصادرات النفطية ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) من خلال الشكل البياني (3) الاتي :



الشكل (3) العلاقة بين سعر الصرف والدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (200-2022)
 المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يلاحظ من خلال الشكل (3) ان مجمل العلاقة بين سعر الصرف والدين العام خلال مدة البحث هي علاقة غير منضبطة وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. يتبين من خلال الجدول (1) ارتفاع سعر الفائدة خلال المدة (2004-2008) اذ وصل الى اعلى نسبة في عام (2008) ليبلغ (23.3%) مما ادى الى انخفاض معدلات الدين العام اذ بلغ معدل الدين العام في عام (2008) الى (605538340) مليون دينار اي ان العلاقة عكسية وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ويعود سبب ذلك الانخفاض في الدين العام الى انخفاض الطلب على القروض ، في حين شهد عام (2009) انخفاض في اسعار الفائدة اذ بلغت (13.4%) بالمقابل ارتفع الدين العام حيث بلغ (61641779) مليون دينار ، اي ان العلاقة عكسية نتيجة لمواجهة تداعيات الازمة المالية عام (2008) لغرض تحفيز الاقتصاد تم التمويل من خلال الاقتراض وهذا ادى الى ارتفاع الدين العام ، اما خلال العامين (2010-2011) شهدت انخفاضاً في اسعار الفائدة ، اذ بلغت (8.4%) في عام (2011) لينخفض الدين العام خلال المدة نفسها حيث بلغ (61457023) مليون دينار عام (2011) ، نتيجة الارتفاع الكبير الذي حدث في اسعار النفط ، اما خلال العام (2012) فان سعر الفائدة شهد ارتفاع اذ بلغ (9%) اما الدين العام في عام (2012) شهد انخفاضاً اذ بلغ (61044886) مليون دينار، وهذا ما يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدين العام ، اما في العام (2013) ارتفع سعر الفائدة ليبلغ (13.39%) ليقابله انخفاض الدين العام اذ بلغ (56988845) ، ثم ارتفع سعر الفائدة ولسنوات متتالية ليصل حتى عام (2017) اذ بلغ (12.57) مقابل ادى ذلك الى ارتفاع الدين العام ولنفس المدة ليصل الى (137984326) مليون دينار ، وذلك بسبب الظروف الامنية التي مر بها الاقتصاد العراقي ولاسيما حملة الاعمار لإعادة البنى التحتية التي تدمرت بسبب الجماعات الارهابية داعش لعدد من مناطق المحافظات العراقية ، مما ادى الى ارتفاع الدين بشكل كبير. اما خلال العام (2018) انخفض سعر الفائدة اذ بلغ (12.34%) ليقابله انخفاض الدين العام اذ بلغ (91225076) مليون دينار، ثم انخفض سعر الفائدة اما خلال العامين (2019-2020) فقد بلغ (12.13%) في عام (2020) قابله ارتفاع الدين العام اذ بلغ (125744352) مليون لينخفض خلال العامين (2021-2022) اذ بلغ سعر الفائدة في عام (2022) (12.4%) اما الدين العام انخفض الى (108765434) مليون دينار في عام (2022) يلاحظ من خلال الشكل (3) ان العلاقة

بين سعر الفائدة والدين العام علاقة غير منضبطة من خلال الشكل (4) ان العلاقة بين سعر الفائدة والدين العام علاقة غير منضبطة.



الشكل (4) العلاقة بين سعر الفائدة والدين العام للمدة (2022-2004)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

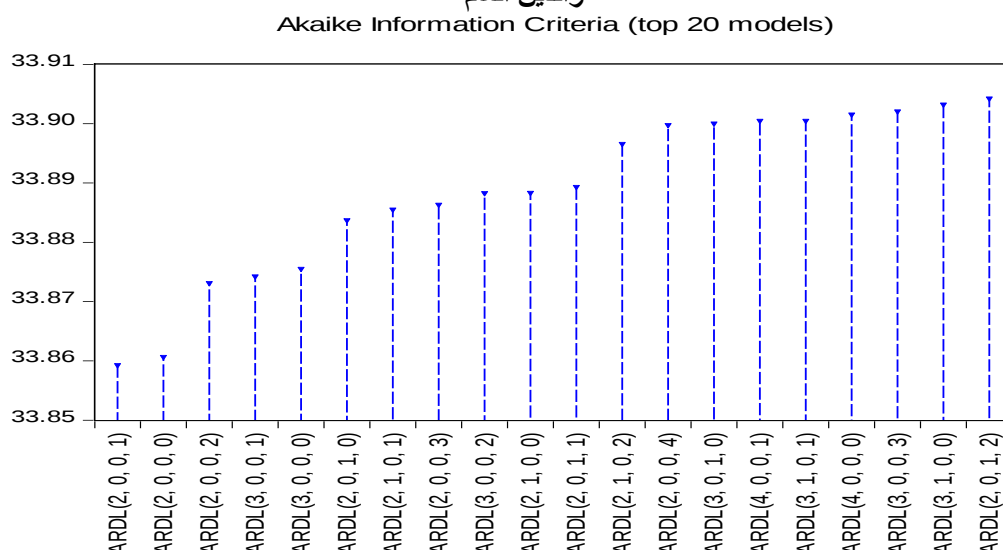
المحور الثالث: تحليل نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والدين العام
 1. **التقدير الاول لنموذج ARDL:** يظهر الجدول (2) نتائج التقدير الاول لنموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والدين العام وكما يلي:
 الجدول (2) نتائج التقدير الاول لنموذج ARDL بين متغيرات السياسة النقدية والدين العام

Dependent Variable:PD				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2,0,0,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PD(-1)	1.389713	0.111012	12.51858	0.0000
PD(-2)	-0.500408	0.104333	-4.796260	0.0000
M2	0.100673	0.029502	3.412398	0.0012
EX	37661.84	13182.99	2.856851	0.0059
R	-817787.2	606473.8	-1.348430	0.1827
R(-1)	969797.8	634743.9	1.527857	0.1319
C	-46840509	17252111	-2.715060	0.0087
R-squared	0.965394	Mean dependent var		86052196
Adjusted R-squared	0.961875	S.D. dependent var		26090879
S.E. of regression	5094408.	Akaike info criterion		33.82519
Sum squared resid	1.53E+15	Schwarz criterion		34.05743
Log likelihood	-1109.231	Hannan-Quinn criter.		33.91696
Durbin-Watson stat	2.170			

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تظهر نتائج الجدول (2) ، والشكل (4) أن نموذج ARDL الملائم هو (2,0,0,1) لقياس العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية و الدين العام ومن خلال تقدير نموذج نلاحظ ان قيمة (R) بلغت 96% هذا يعني ان المتغير المستقل يقسر التغير الحاصل بالمتغير التابع بقيمة 96% وان 4% هي تعود الى عوامل خارج النموذج الى جانب خلو النموذج من مشكلة الارتباط لان قيمة ديبرن واتسون (DW) هي (2) هذا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط .

الشكل (5) نتائج اختبار AIC لتحديد افضل نموذج ARDL لمعادلة متغيرات السياسة النقدية والدين العام



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

2. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك: يظهر الجدول (3) نتائج اختبارات الحدود بين متغيرات السياسة النقدية والدين العام:

الجدول (3) نتائج اختبار الحدود بين متغيرات السياسة النقدية والدين العام

Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.089342	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتبين من خلال الجدول (3) أن قيمة إحصاءة (F) المحتسبة F-statistic كانت (3.0) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (10%)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات محل البحث، وتقبل الفرضية

البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الإنموذج المستخدم للمدة (2004-2022) في الاقتصاد العراقي.
 هر نتائج اختبارات الحدود بين متغيرات السياسة النقدية و الدين العام وجود تكامل مشترك لان قيمة F المحسوبة اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية (5%).
 3. نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل. يظهر الجدول (4) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والدين العام وكما يلي:
 الجدول (4) تقدير الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل للعلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والدين العام

ECM Regression				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PD(-1))	0.500408	0.094761	5.280721	0.0000
D(R)	-817787.2	504319.2	-1.62157	0.1102
CointEq(-1)*	-0.110695	0.027256	-4.06124	0.0001
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.909465	0.300962	3.021862	0.0037
EX	340231.1	91906.45	3.701929	0.0005
R	1373239.	1478717.	0.928670	0.3568
C	-4.23E+08	1.41E+08	-3.0082	0.0039

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

- من نتائج جدول (4) نجد الاتي :
 1. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من بين ادوات السياسة النقدية الى الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2022)، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من (1%)، اذ تشير المعلمة العودة إلى التوازن خلال (0.11-) من الزمن .
- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي قوي ومعنوي طويل الأجل بين عرض النقد و الدين العام عند مستوى معنوية اقل من (0.01) وهذا يعني إن ارتفاع عرض النقد يؤدي الى ارتفاع الدين العام في العراق خلال مدة البحث (2004-2022) .
- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي قوي ومعنوي طويل الأجل بين سعر الصرف و الدين العام عند مستوى معنوية اقل من (0.01) وهذا يعني إن ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى زيادة الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2022) (وهذا ينطبق مع واقع العراق
- نجد ان فاعلية سعر الصرف اكثر تأثير على الدين العام في العراق لان ارتفاع سعر الصرف يؤدي تحميل الدولة اعباء الدين العام عند الاستقاء بي العملة الصعبة للدول من خلال العملة الوطنية .
- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي ضعيف طويل الأجل بين سعر الفائدة و الدين العام وهذا يعني إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى زيادة الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2022) ولكن بشكل ضعيف .
4. التحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين:
 يظهر الجدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات السياسة النقدية و الدين العام :

الجدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين أدوات السياسة النقدية والدين العام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.701167	Prob. F(2,57)	0.5002
Obs*R-squared	1.584767	Prob. Chi-Square(2)	0.4528
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.222293	Prob. F(1,63)	0.6389
Obs*R-squared	0.228543	Prob. Chi-Square(1)	0.6326

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

كما يظهر من الجدول (5) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فرضية عدم.

المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

هناك مجموعة من الاستنتاجات لعل اهمها ما يأتي:

1. تشير النتائج التي توصل اليها الباحث الى اثبات الفرضية التي بني على أساسها البحث والتي أشارت الى فاعلية أدوات السياسة النقدية يؤثر طردياً على الدين العام في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث للمدة (2004-2022).
2. يتبين لنا ومن خلال النظر الى نوع العلاقة بين أدوات السياسة النقدية (عرض النقد، سعر الصرف، سعر الفائدة) والدين العام ان أغلب العلاقات تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.
3. أثبتت نتائج التحليل القياسي الى وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين (المتغيرات المستقلة) للسياسة النقدية (عرض النقد، سعر الصرف، سعر الفائدة) ومؤشر الدين العام (المتغير التابع).
4. تبين من جميع نتائج التحليل القياسي والمتمثلة بالعلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) خلو هذه النماذج من المشاكل القياسية المتمثلة (الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين).

ثانياً: التوصيات

هناك مجموعة من التوصيات لعل اهمها ما يأتي:

1. لابد من تفعيل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في العراق لغرض تنويع مصادر الدخل وتصحيح الاختلالات الاقتصادية. لما حققته هذه الأدوات من دور لا يستهان به في معالجة المشاكل الاقتصادية للعديد من البلدان.
2. ضرورة العمل على انشاء وتفعيل دور الصناديق السيادية في الاقتصاد العراقي دور الصناديق السيادية في الاقتصاد العراقي بطريقة فعالة والتي تعمل على الاستقرار المالي وتوفير وسيلة لاحتياطات النقد الاجنبي وهذا بدوره يعزز استقرار العملة الوطنية ويقلل من مخاطرها المالية التي يتعرض لها الاقتصاد.
3. ضرورة استخدام أدوات السياسة النقدية وتفعيلها من قبل البنك المركزي العراقي للتحكم في كمية المعروض النقدي وهذا يساعد على استقرار الاسعار ومنع حدوث التضخم.
4. يجب تحسين فاعلية السياسة النقدية من خلال تحسين فاعلية البنك المركزي وذلك لما لها من دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجع:

1. بلقاسم العباس، (2003)، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت العدد (23)، نوفمبر
2. بن علي العزوز بن علي، ٢٠٠٦، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات
3. البنك المركزي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للمدة (2022-2004)
4. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، القطاع المالي للمدة (2022-2004)
5. بوخاري، العايب، وليد لحلو (2013)، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان
6. البياتي. طاهر فاضل وسمارة، ميرال روجي (2013)، النقود والبنوك والتمغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر، عمان الجامعية الجزائرية
7. حداد. اكرم وهذول مشهور (2010)، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان
8. الحمداني، محمد نوري (2022)، تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للمدة (2020-2004)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (3) العدد (1).
9. الراوي، أحمد عمر، (2018)، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي، دار الكتب والوثائق، بغداد.
10. رسن، عباس فاضل (2020)، تأثير عرض النقد في مؤشر السوق المالي دراسة مقارنة سوق العراق المالي وسوق مسقط، مجلة واريث للبحث العلمي جامعة أهل البيت، بين كربلاء، المجلد (2)، العدد (1)، العراق.
11. سلمان، عثمان حسين، سناء جاسم محمد (2020)، العوامل المحددة للعرض النقدي في الجامعة المستنصرية، العراق للمدة (2003-2016)، مجلد كلية الإدارة والاقتصاد المجلد (11)، العدد (124)، العراق
12. السيد علي عبد المنعم والعبسي. نزار سعيد الدين (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان
13. الشاذلي احمد شفيق، (2017)، قنوات انتقال إثر السياسة النقدية الى اقتصاد حقيقي ابو ظبي امارات العربية المتحدة
14. ضاري، علي (2014)، سياسة عرض النقد في الجزائر للفترة من (2000 – 20138) مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد (7)، الجزائر
15. عبد الهادي الرفاعي، فرح عكو (2014)، اثر سعر الفائدة في مبيعات شهادات الاستثمار واسترداداتها في مصرف التسليف الشعبي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 6.
16. عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس (2023)، الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزروجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2020-2004)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (1).
17. عداي نور شدهان (2016) تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010 – 2014)، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية.
18. القاضي، محمد حسن (2014)، الإدارة المالية العامة الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.

19. كارل، واخرون،(2012)،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة العاشرة بيرسون للتعليم المحدود، الولايات المتحدة.
20. كاظم، كامل علاوي ، حسين لطيف الزبيدي (2013) ، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن
21. الكبسي، عقبة نافع سليم ومحمود، زيد خوام (2023)، دور رأس المال النفسي في بناء اليقظة الذهنية دراسة تحليلية لأراء عينة من الكادر الأكاديمي في رئاسة جامعة الفلوجة، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (5) العدد (1).
22. المان، أحمد الشريف (2010)، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
23. محمد علي احمد ،شعبان، (2006) ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على قطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية وتطبيقية لحالات مختارة) الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك 1990
24. نجم ، رفاه عدنان (2020) ، أثر عرض النقد وسعر الصرف والنواتج المحلي الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980- 2017) ، والاقتصادية ، المجلد (16) ، العدد (49) ، العراق.
25. نعمة ، سيد موسى، (2020)، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجيبوتي ،رسالة ماجستير ،جامعة كاربوك – تركيا
26. وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، قسم الاسعار والارقام القياسية، اعداد متفرقة للمدة (2004-2022).
27. وزارة المالية ن دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي، المدة (2004-2022)